



تاريخ النشر: ٢٧ أبريل ٢٠١٧

بيان صحفي بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يؤكد أهمية تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

إدراكاً منه للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسبها قضايا تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، فإن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في مناسبة اليوم العربي للشمول المالي الموافق ليوم السابع والعشرين من شهر أبريل (نيسان) من كل عام، يؤكد في هذا السياق، حرصه على استمرار إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول الى الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، الأولوية والأهمية الكبيرة في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة. كما يجدد المجلس في هذا الإطار، تأكيد المضي قدماً في تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور الخدمات المالية غير المصرفية.

يهدف اليوم العربي للشمول المالي، الى المساهمة في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج. كما يأتي ذلك، في إطار الحرص الذي توليه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع المؤسسات الاقتصادية والفئات الاجتماعية في الدول العربية.

وفي هذه المناسبة، أكد معالي **عبد اللطيف الجواهري** والي بنك المغرب رئيس الدورة الحالية للمجلس، على أهمية تعزيز التوعية في إطار الجهود الرامية الى تحسين الوصول الى الخدمات المالية، مؤكداً على أهمية تعاون الجميع من خلال الاطر والمؤسسات والتجمعات الإقليمية والدولية المختصة وتعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للمساهمة في تحقيق شمولية الوصول للخدمات المالية في الدول العربية.

كما أعرب معالي الدكتور **عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي** المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، حيث يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية المنبثق عن المجلس، عن أهمية القرار باعتماد يوماً عربياً للشمول المالي، ودوره في المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية، مؤكداً في هذا الإطار حرص صندوق النقد العربي على مواصلة مساعيه الرامية لدعم جهود توفير البيئة الملائمة لتحقيق أهداف شمولية الخدمات المالية في الدول العربي.